الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
28 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسون ..... (غابون)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-53891X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/67/23 (الفصول الثامن إلى الثاني عشر)، A/67/23/Corr.1، و A/67/366، و A/C.4/67/4)

١ - **السيد آرياس** (إسبانيا): استهل بالإشارة إلى مسألة جبل طارق فقال إن مبدأ السلامة الإقليمية أساسي في قضية جبل طارق، حسبما أوضحته الجمعية العامة في قراراتها ومقرراتها ذات الصلة. وقال إن الحل في منظور إسبانيا هو استعادة الأراضي التي انتقلت من إسبانيا بموجب معاهدة أوتراخت، والأراضي التي احتلتها المملكة المتحدة بصورة غير شرعية في وقت لاحق. وقال إن مصالح شعب جبل طارق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بطبيعة الحال، وإن المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ستتولى مسؤولية هذه المصالح في أي مفاوضات تجري مع إسبانيا. وأشار إلى أنه طبقاً لنهج اللجنة في التعامل مع إنهاء الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة، فإن إسبانيا تؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير إذا كان هناك مجال لانطباقه، لكن ذلك لا يسري على جبل طارق، فمقصد هذا المبدأ هو سكان الأقاليم المستعمرة وليس المستوطنين الذين تفرضهم دولة الاحتلال على السكان الأصليين، الذين تدافع الأمم المتحدة عن حقوقهم.

٢ - ورأى أن القانون الدولي يؤكد استمرار صلاحية معاهدة أوتراخت التي، وكما أشارت المملكة المتحدة نفسها مراراً، تستبعد الاستقلال دون موافقة إسبانيا. وأكد أن إسبانيا لا تزال على اعتقادها بأن التوصل إلى حل سياسي على أساس مفاوضات ثنائية تضع الظروف الخاصة لجبل طارق بعين الاعتبار، سيؤدي إلى تسوية المسألة بصورة نهائية. وكرر الدعوة التي وجهتها حكومته مؤخراً للعودة إلى المحادثات الثنائية في أقرب وقت ممكن من أجل إنهاء الاستعمار في جبل طارق، عملاً بالولاية التي دأبت الأمم المتحدة على تأكيدها وفي إطار الالتزامات التي قُطعت في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٣ - **الرئيس:** قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للتحدث أمام اللجنة، وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم من طاولة الملتمسين، وسوف ينسحب كل منهم بعد الإدلاء ببيانه.

٤ - **السيد كوربين:** تحدث بصفته الشخصية كخبير استشاري في مجال الإدارة، فتناول البند ٦٠ من جدول الأعمال بشكل عام ووجه الثناء لعدد من هيئات الأمم المتحدة لما تقدمه من دعم للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مجالات المساعدة والتدريب وتخطيط السياسات وتغيير المناخ. وقال إن طلبات الحصول على معلومات من هيئات الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على طلب هذه المساعدة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، وليس على تنفيذ هذه الهيئات لإعلان إنهاء الاستعمار.

٥ - وأردف يقول ن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي استفادت لأجل طويل من بناء القدرات الذي يتأتى من اشتراكها في المؤتمرات الدولية، إلا أنه لم يُسمح لهذه الأقاليم مؤخراً بالمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وطالب بأن يجري في المؤتمرات العالمية التي ستُعقد مستقبلاً احترام هذه الممارسة المستقرة.

٦ - واختتم بقوله إن قرارات الأمم المتحدة تصمَّم لإشراك المنظومة على اتساعها في عملية إنهاء الاستعمار،

ومن ثم لا بد أن توضع توصياتها الرامية إلى تعجيل خطى إنهاء الاستعمار موضع التنفيذ لأن الوضع القائم لنماذج التبعية يتعارض مع مبدأ تقرير المصير ويتنافى مع أسلوب الحكم الديمقراطي.

٧ - **السيدة ويليامز** (غرينادا): شاطرت المتكلم السابق رأيه بأن مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المؤتمرات الدولية تسهم بقدر كبير في بناء القدرات. واستفسرت منه عما إذا كان يتكلم عن مناسبة مستقبلية معيّنة أو مهارات أو قدرات بعينها.

٨ - **السيد كوربين:** قال إن انتساب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى عضوية لجنتين إقليميتين هما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أثبت منذ عام ١٩٩٢ أنه مفيد بوجه خاص وبالذات فيما يتعلق بالمناسبات المتعلقة بالتغير المناخي. وقال إنه من جملة مناسبات، يود أن يشير إلى أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤ سيستفيد أيضاً من مشاركة الأقاليم.

مسألة جبل طارق

٩ - **السيد بيكاردو** (الوزير الأول لجبل طارق): قال إنه لا حكومة المملكة المتحدة ولا شعب جبل طارق سيسمحان بانطلاق المفاوضات الثنائية التي ترغب إسبانيا في معاودتها بخصوص السيادة على الإقليم. وقال إن المملكة المتحدة كررت القول إنها لن تقوم مطلقاً بالتنازل، أو حتى بالدخول في مفاوضات بشأن السيادة ضد رغبات شعب جبل طارق. وأضاف أن جبل طارق لن يسمح علاوة على ذلك بأي تعدٍ على أي جزء من الإقليم أو بأي تقليص لحقوق سكانه في تقرير مستقبله.

١٠ - وطالب اللجنة برفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالنظر إلى العلاقة المتطورة القائمة بين الإقليم وبين المملكة المتحدة وتماشياً مع الخيار الذي وقع اختياره عليه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥). وقال إنه من الجدير بالملاحظة أن الدستور الحالي لجبل طارق وافق عليه الشعب في استفتاء وصفته المملكة المتحدة بأنه عمل من أعمال تقرير المصير. وأكد أن جبل طارق يعتزم البقاء مع التاج البريطاني إلى الأبد.

١١ - وأردف يقول إن شعب جبل طارق عبّر على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية عن رأيه في استفتاءات عديدة، وأوفد ممثليه إلى الأمم المتحدة حيث عارضوا المحاولات الاستعمارية من جانب إسبانيا. وقال إنه يتعين على إسبانيا المعاصرة حفاظاً على مصداقيتها أن تتوقف عن وعظ العالم عن الحرية والديمقراطية في الوقت الذي تحرم فيه شعب جبل طارق من أن يكون له رأي في مستقبله هو.

١٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن المعاهدات التي تُعدّ أعمارها بالقرون، مثل معاهدة أوتراخت، عفا عليها الزمن وحلّت محلها الآن اتفاقيات أخرى أحدث منها، ولا يمكن من ثم أن تُستعمل لتبرير القيام بإغارات في المياه الإقليمية البريطانية المحيطة بجبل طارق. وقال إن أعمال العدوان تلك التي يقترفها حليف وشريك مفترض تتضمن مخاطر إيقاع إصابات بشرية. وأضاف أن إسبانيا قبلت منذ ستينات القرن الماضي بالحدود المرسومة لهذه المياه الإقليمية، ومع ذلك تقوم الآن بشكل غير قانوني بتأكيد سيطرتها على مياه جبل طارق.

١٣ - واختتم بقوله إنه بصرف النظر عن هذه التصرفات الشديدة الوطأة، لا يزال جبل طارق ملتزماً بمنتدى الحوار الثلاثي القائم الذي تنكره إسبانيا، ويواصل مساعيه من أجل مد جسور المشاركة الفعالة مع حكومة إسبانيا وشعبها. ورأى أنه ينبغي في ظل المناخ الاقتصادي الراهن أن تتعاون

إسبانيا وجبل طارق من أجل تشجيع العمالة وتطوير المنطقة على جانبي حدودهما الدولية. إلا أنه رأى أن حكومة إسبانيا بدلاً من ذلك لا تزال تبحث عن أي فرصة سانحة لإعاقة رفاهية جبل طارق ووقف تقدمه.

مسألة كاليدونيا الجديدة

١٤ - **السيد مارتن** (رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة): استهل بالقول إنه بالرغم من اعتراف فرنسا بقضية تأييد الاستقلال وما تبديه من إيماءات سلمية ذات قيمة رمزية عالية، أسفرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة عن فوز حزب معارضي الاستقلال بالمقعدين المخصصين لكاليدونيا الجديدة في مجلس النواب الفرنسي، وهو حزب لم يوقع اتفاق نوميا. وقال إن السكان الذين يتحدرون في غالبهم من أصول أوروبية يتشككون في التغييرات الحاصلة ويعتريهم قلق بشأن المستقبل المؤسسي، وأنهم لذلك انتخبوا رئيساً للكونغرس من غير مؤيدي الاستقلال.

١٥ - وأردف يقول إن التغييرات التي طرأت على التكوين السياسي للإقليم دشّنت بداية مبكرة للحملات الانتخابية توطئة لانتخابات عام ٢٠١٤، غير أن ذلك يزيد المصاعب التي تواجهها حكومته في سن تشريع يتصدى لمسألة الظلم الاجتماعي ويُدخل الإصلاحات الضريبية الضرورية. واستدرك قائلا إن سكان كاليدونيا الجديدة لا بد مع ذلك أن يضعوا الصالح العام فوق كل اعتبار، وأن يتحلوا في سبيل ذلك بالحكمة والفهم والنضج والتوافق، في روح من الوئام والاحترام والمساواة.

١٦ - وحيّا ذكرى تشارلز بيدجو زعيم حركة الاتحاد الكاليدوني المؤيدة للاستقلال والموقّع على اتفاق نوميا، الذي توفي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأشاد به كشخصية وطنية أفنت حياتها في خدمة الصالح العام. ولاحظ أن تنفيذ اتفاق نوميا يحرز تقدماً مهما وأن نقل السلطات الأساسية لممارسة الحكم الذاتي تمضي حسب الجدول الزمني المقرر لها، وأنها مستمرة على نفس المسار. وقال إنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انتقلت السلطات المتعلقة بالتعليم الثانوي العام والخاص والتعليم الابتدائي الخاص إلى كاليدونيا الجديدة، وستنتقل سلطات الأمن الوطني في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وجرى كذلك نقل وكالة الكاناك للتنمية الثقافية إلى كاليدونيا الجديدة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٧ - وقال إن النمو الاقتصادي مضمون ومعدل البطالة منخفض. وسوف يستفيد القطاع الخاص على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ من الاستثمارات الحكومية كبيرة النطاق في شكل عقود للتنمية. وأكد أن أولوية حكومته ستظل هي خفض عدم المساواة الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية، وأنه ستُعرض على الكونغرس في القريب العاجل خطة التنمية التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥. وأضاف أنه قد أمكن التوصل إلى اتفاق بين الإدارة واتحادات العمال من أجل حماية القدرة الشرائية للسكان، وجرى أيضاً وضع تنظيم لتوزيع السلع الإنتاجية والاستهلاكية التنافسية وكُفلت للمتقاعدين من غير متكسبي الأجر معاشات تقاعدية لائقة بشيخوخة العُمر.

١٨ - وعلى صعيد الشؤون الدولية قال إن الاتفاق المتعلق بإنشاء بعثات لكاليدونيا الجديدة في جميع السفارات الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ، أسهم بالفعل في توسيع علاقات كاليدونيا الجديدة مع البلدان المجاورة. وجرى تعزيز التعاون الثنائي وتنويع قاعدته وزيادة التبادل التجاري مع استراليا ونيوزيلندا. وأضاف أن العلاقات مع مجموعة رأس الحربة الملانيزية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ آخذة في التدّعم كما قدمت كاليدونيا الجديدة طلباً لعضوية المنتدى. وأعلن أن كاليدونيا الجديدة التي تستضيف بالفعل أمانة جماعة المحيط الهادئ ستصبح أكبر المانحين لها في القريب العاجل. وعلاوة على ذلك كانت نوميا هي المكان الذي جرى فيه إصدار

الإعلان الإقليمي المشترك بشأن التغيير المناخي الذي جرى توقيعه من قِبَل ١٤ دولة وإقليماً في المحيط الهادئ وتقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد مؤخراً في ريو.

١٩ - **السيد آيسي** (بابوا غينيا الجديدة): استفسر عن عدد الأشخاص من شعب الكاناك/كاليدونيا الجديدة الذين تدربوا، أو سيجري تدريبهم في المجالات الفنية حتى يتمكنوا من المشاركة بشكل أفعل في القطاعين العام والخاص. وقال إن هذا التدريب يعينهم في جملة أمور على تنمية الموارد الطبيعية الغنية التي يحوزها إقليمهم.

٢٠ - **السيد مارتن** (رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة): أكد أن تدريب الشباب أولوية. وأن برامج تدريب العاطلين التي تتركز أساساً على السكان الكاناك نجحت في إعداد مرشحين لتولي وظائف إدارية في جميع الميادين. وقال إنه يمكن للطلاب أيضاً الاستفادة من البرامج الخاصة التي تتيح الدراسة أولاً في جامعة كاليدونيا الجديدة قبل الانتقال إلى أهم المؤسسات التعليمية في فرنسا أو في جامعات كندا. ولفت الانتباه إلى أن السكان الكاناك يملكون في الواقع حصة كبيرة من صناعة النيكل في الإقليم.

مسألة غوام *(A/C.4/67/2)*

٢١ - **السيدة نابيوتي** (تحالف غوام للسلام والعدل): قالت إن الزيادة المقررة للوجود العسكري على الجزيرة سيزيد تهميش شعب التشامور، ويوطّد القبضة الاقتصادية والاجتماعية والمالية للولايات المتحدة في غوام.

٢٢ - وأضافت أن الولايات المتحدة مسؤولة عن الدفع قُدُماً بإنهاء الاستعمار في غوام، وعن وضع برنامج لتوعية الناس بالخيارات الثلاثة لتقرير المصير المتاحة لهم في الاستفتاء المرتقب. وقالت إن المتطلبات المتعلقة بأهلية المشاركة في الاستفتاء محددة في قانون الولايات المتحدة، بموجب قانون التكامل العضوي لغوام لعام ١٩٥٠ وقانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥؛ وأنه يتعين على الدولة القائمة بالإدارة ألا تسمح بإفساد عمليتها القانونية بدعاوى قضائية عابثة تسعى إلى منع الناخبين المؤهلين للشعب الأصلي من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

مسألة جزر تركس وكايكوس *(A/C.4/67/3)*

٢٣ - **السيد مالكولم** (لجنة حقوق الإنسان، جزر تركس وكايكوس): قال إنه بالرغم من المبادرات المتتالية التي قدمتها الأمم المتحدة من أجل تخليص العالم من لعنة الاستعمار، ما زال ناقوس الإعلان عن وفاته لم يُقرع بعد. وطالب بالعودة إلى نظام الوصاية من أجل إتاحة بديل طوعي آخر للمجتمعات غير المستقلة غير وضعية الاستعمار المتدنية وغير الآدمية. وقال إنه قدم قراراً بهدف إعادة إحياء هذا النظام في جزر تركس وكايكوس.

٢٤ - **السيد فوربس** (لجنة الاستفتاء الشعبي في جزر تركس وكايكوس): قال إنه يؤيد القرار الذي يقترحه المتكلم السابق. فالمملكة المتحدة التي تعمل من أجل صالحها وليس من أجل صالح سكان الجزر تطبق شكلاً خبيثاً من أشكال الاستعمار، لا تقوم بموجبه فحسب بفرض ضريبة للقيمة المضافة متجاهلة المعارضة الصريحة لعمل ذلك، بل تلجأ أيضاً إلى تعليق الدستور من دون أن تُجري الإصلاحات الضرورية، كما أنها تقاعست عن وضع نظام ديمقراطي يتيح المساءلة عن سلطات الحاكم البريطاني وفرضت سيطرة غير دستورية على مالية الجزر مآلها أن تستمر حتى بعد عودة الحكومة المنتخبة، وأظهرت على وجه العموم استخفافاً تاماً بقواعد الديمقراطية.

مسألة الصحراء الغربية *(A/C.4/67/5)*

٢٥ - **السيد ساحل** (الجمعية الوطنية للتبادل بين الشباب): قال إن الشباب الصحراوي على وجه الخصوص هو الذي يتحمل العواقب الوخيمة للاستعمار المغربي. فهذا

الشباب يعاني من ارتفاع البطالة وقلة التعليم. كما أن الضغوط اليومية والانتهاكات البدنية التي يتعرض لها على يد القوات المغربية تدفعه إلى الفرار إلى مناطق منعزلة فيعيش في مخيمات تنعدم فيها شروط الحياة وتتعدى فيها الحرارة ٥٠ درجة. وقال إن سياسة التجويع والترهيب والتجهيل التي يطبقها النظام الاستعماري المغربي تستهدف إضعاف الشباب الصحراوي وطمس هويته الوطنية. ورأى أن الهدف من هذه السياسة هو تكريس الاحتلال وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب الصحراوي. وفي ظل هذه الأحوال، بدأ الشباب الصحراوي يتنادى بالعودة إلى النضال المسلح. إلا أنه مستعد مع ذلك لمقاومة الاستعمار المغربي بشتى الوسائل السلمية؛ وقال إن كل ما يطلبه أفراد هذا الشباب هو حقهم في أن يُعاملوا كمواطنين يعيشون بكرامة في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وتمنى أن يستطيع المجتمع الدولي التوصل إلى حل نهائي يحمل الأمن والسلام والاستقرار للشعب الصحراوي ولكل المنطقة.

٢٦ - **السيد صدّوق:** تكلم بصفته الشخصية كأستاذ للقانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة تيزي أوزو، بالجزائر، فقال إن مسألة الصحراء الغربية معترف بها كقضية إنهاء استعمار بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأضاف أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ١٩٧٥ كان قاطعاً أيضاً بشأن الوضعية الاستعمارية للإقليم، كما أن تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة للصحراء الإسبانية التي أوفدت في العام نفسه أوصى بإجراء استفتاء يختار الشعب بموجبه الاستقلال الذي يرغب فيه رغبة واضحة. وقال إن الإقليم يجب أن يشهد لذلك نهاية للاستعمار وأن يتمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير دون مزيد من الإبطاء. ورأى أن حدود الصحراء الغربية محدّدة بموجب اتفاقات مبرمة خلال الحقبة الاستعمارية وينبغي الاعتراف بها وتركها على الحال التي هي عليه.

٢٧ - **السيد عياشي** (اللجنة الجزائرية الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي): قال إنه يود أن يُعرب عن القلق الذي يساور المنظمة غير الحكومية التي يمثلها بشأن الانتهاكات الإنسانية المتعمدة التي ترتكبها قوات الأمن المغربية، التي تفرض سطوة الإرهاب لإسكات سكان الصحراء الغربية من خلال الاعتقالات اليومية التعسفية وغير القانونية، والاختفاءات القسرية والتعذيب. وقال إن هذه الانتهاكات تتم في ظل تعتيم إعلامي حقيقي، وإن أي زيارات يُسمح للمراقبين بالقيام بها، يجري متابعتها عن كثب. إلا أنه وعلى الرغم من هذه القيود انتهى عديد من البعثات التي أوفدتها هيئات دولية رئيسية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك عدد من المراقبين، بمن في ذلك المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابع لمجلس حقوق الإنسان، إلى شجب المعاملة التي يتعرض لها السكان.

٢٨ - وطالب بتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل أيضاً حماية حقوق الإنسان، كما طالب بتنظيم الاستفتاء على تقرير المصير الذي طالما طالب به المجتمع الدولي.

٢٩ - **السيد برقوق** (مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية): قال إن المغرب يحتل الصحراء الغربية بشكل غير قانوني وإن التعامل مع القضية يتعين أن يتناولها كنموذج لإنهاء الاستعمار. وأضاف أن المغرب يرفض الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في الحرية والاستقلال ويضطهده وينتهك حقوق الإنسان خاصته ويقوم في الوقت نفسه بنهب موارد الصحراء الغربية ومياهها.

٣٠ - وأشار إلى أن المقاومة التي أبديت حتى الآن اتسمت بالطابع السلمي، غير أن صبر الشعب الصحراوي قارب على النفاذ وبدأت الدعوات تتنادى باللجوء إلى الكفاح المسلح.

ورأى أيضاً أن السُبل غير القانونية التي يستخدمها المغرب في تمويل آلته الحربية تسهم بدورها في زعزعة الأمن الإقليمي.

٣١ - وطالب بوجود ولاية ذات طابع استباقي أكبر من أجل تمكين بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من إجراء الاستفتاء على تقرير المصير، وتمكينها في الوقت نفسه من رصد انتهاكات حقوق الإنسان. وقال إن حل النزاع ينبغي أن يُعتبر من مسائل الأمن الدولي الداخلة في نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يُكفل عدم استخدام السلاح الذي يباع للمغرب ضد الشعب الصحراوي. وينبغي أيضاً وقف نهب الثروات الطبيعية واستبعادها من اتفاقات التجارة. واختتم بالمطالبة بالضغط على المغرب من أجل اتخاذ موقف أكثر جدية في مفاوضاته مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو).

٣٢ - **السيدة هوف** (المنظمة الدولية لتعليم الأطفال): قالت إن الأمن مفتقد في مخيمات اللاجئين في تندوف بالجزائر وفي محيط هذه المخيمات. فقد جرى على سبيل المثال اختطاف ثلاثة من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١١ من هذه المخيمات وهو ما تبعه قيام إسبانيا بسحب جميع عامليها في مجال المساعدة الإنسانية من هناك وإعادتهم إلى بلدهم. وقالت إن مسألة الصحراء الغربية تحتاج إلى تسوية من أجل تعزيز الأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يشتكي كثير من اللاجئين في مخيمات تندوف من إساءات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكبها بحقهم جبهة البوليساريو. وطالبت بإعطائهم الحق في التقدم بشكاوى بشأن هذه الإساءات وتسجيلها.

٣٣ - ومضت تقول إنه يتعين على جبهة البوليساريو أن تسمح للعائلات بأكملها بالحضور أثناء الزيارات العائلية التي تُروّج لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كتدبير من تدابير بناء الثقة. فالجبهة لا تسمح إلا بحضور فرد واحد من أفراد الأسرة في كل مرة تجري فيها هذه الزيارات. كما دعت الأمم المتحدة نفسها إلى أن تبذل قدراً أكبر من الجهد من أجل تشجيع شق طريق بين تندوف ومدينة السمارة في المغرب لتسهل على اللاجئين زيارة أسرهم في موريتانيا وجنوب المغرب أو في الانتقال إلى هذه الأماكن. واختتمت بقولها إن التعليم الابتدائي في مخيمات تندوف يحتاج إلى تحسين. وقالت إن الكثيرين من العائدين الذين تحدثت إليهم إما محدودي التعليم أو لم يحصلوا أي فرصة للتعليم، مما يجعلهم معاقين بأميّتهم في مساعيهم للتفاعل كبالغين في المجتمع.

٣٤ - **السيدة شيريل** (مركز غلينبول الكنسي للتوعية في لاندينغ): قالت إن التقارير المنتشرة على نطاق واسع تفيد بتصاعد الأنشطة الإرهابية في مخيمات اللاجئين في تندوف نتيجة لتنامي وجود تنظيم القاعدة في المنطقة؛ كما أُبلغ أيضاً عن حالات اختطاف وقعت هناك. ورأت لذلك أنه لا بد من نقل اللاجئين إلى مناطق أكثر أماناً. وأضافت أن التقارير تفيد منذ عدة سنوات عن أن جبهة البوليساريو تحوّل مسار الكثير من المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة، وتخدع المنظمات الإنسانية بشأن كيفية استخدام عطاياها لمصلحة اللاجئين. وطالبت الأمم المتحدة من ثم بوضع مراقبين دائمين على الأرض لرصد المخيمات بخلاف جبهة البوليساريو المسيطرة هناك.

٣٥ - ومضت تقول إن منظمتها أوصت بأن تتحمل الحكومة الجزائرية مسؤولية الإشراف على المخيمات، وأن يُسمح للاجئين بالاستفادة من الإسكان والمدارس وبرامج التعليم التي تعدها الحكومة المغربية لهم في المغرب؛ وبأن يجري إخراج جميع أفراد الشعب الصحراوي الذين يعيشون في المخيمات، أو الذين وُلدوا فيها، منذ عام ١٩٧٥ من أوضاعهم المزرية والسماح لهم بالهجرة إلى المغرب.

٣٦ - **السيد كومار**: تكلم بصفته الشخصية كأستاذ للدراسات الأفريقية بجامعة دلهي، فقال إن المغرب قدم اقتراحاً بناءً بشأن منح منطقة الصحراء حكماً ذاتياً ضمن المملكة. وبموجب هذه المبادرة يكون للمنطقة سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المستقلة، إضافة إلى التمثيل في البرلمان الوطني والمؤسسات والوظائف الوطنية الأخرى. وأضاف أن الإقليم سيتمتع بالموارد المالية الكافية التي يحتاجها للتنمية، وتتأتى هذه الموارد جزئياً من الضرائب المحلية والإيرادات الناجمة عن استغلال موارده الطبيعية، وجزئياً من أموال الدولة. ويجري الاستفتاء بشأن شروط الحكم الذاتي للمنطقة على النحو الذي ضمنه دستور المغرب لعام ٢٠١١. وأشار إلى أن المغرب بموجب الدستور الجديد دولة جامعة لهويات متنوعة في إطار من الوحدة؛ وأنه بناء على ذلك يجري نقل جزء من السلطات الحكومية إلى المناطق. واختتم بقوله إن اللامركزية المفضية إلى الاتحادية هي السبيل الوحيد أمام المغرب لتحقيق السلام والتنمية.

٣٧ - **السيدة لانز** (منظمة ''لن ننساكم'' الدولية): قالت إن شعب الصحراء الغربية يعيش تحت حكم مملكة غزت في عام ١٩٧٥ أرضه التي حباها الله بها، وقام بتقسيمها مادياً بسواتر ترابية ملغّمة على محمل امتداده. وقالت إن الشعب الصحراوي يتعرض لعواقب وخيمة لأنه يعبّر عن رغبته الحقيقية في الاستقلال. وأوضحت أنه طُلب إليها شخصياً من قِبَل مسؤول مغربي في الولايات المتحدة عدم القيام مطلقاً بالإدلاء بشهادة أمام جلسات استماع اللجنة الرابعة بشأن الصحراء الغربية. وقالت إنه إذا كان هناك أفراد يتلقون رواتبهم من المغرب يعتقدون أنهم يستطيعون أن يتحرشوا بمواطنة أمريكية في بلدها، فللمرء أن يتخيل ما الذي يفعلونه في الأرض المحتلة التي جرى عمليا توثيق إساءات حقوق الإنسان المرتكبة فيها.

٣٨ - وحذّرت من أن صبر الشعب الصحراوي على وشك النفاذ بشكل منذر وأن هناك شعوراً متنامياً لدى أبنائه بأنه من الأفضل أن يموتوا مقاتلين من أجل بلدهم من أن يعرفوا بأنهم اللاجئون الذين ماتوا وهم ملتزمون بالتوصل إلى التسوية السلمية. وقالت إن الوقت قد أزف لكي تتخذ الأمم المتحدة إجراءات وتضع نهاية فورية لأكبر مستعمرة في العالم محتلة بشكل غير قانوني، ألا وهي الصحراء الغربية.

٣٩ - **السيد سميث** (المنظمة المعنية برصد موارد الصحراء الغربية): استهل بالقول إن مجموعة من الشباب الصحراوي قام في الأسبوع الأسبق باحتلال مكاتب بعثة الأمم المتحدة في مدينة السمارة في الصحراء الغربية للاحتجاج على استمرار الاستحواذ على الموارد الطبيعية من بلدهم المحتل. وأضاف أن منظمته قدمت إلى اللجنة ورقة تستطلع فيها مسألة الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والسيادة بالنسبة لهذه الموارد الطبيعية.

٤٠ - وأوضح أن قيمة الموارد الطبيعية التي صدّرتها دولة الاحتلال من الصحراء الغربية في عام ٢٠١١ تجاوزت ٤٠٠ مليون دولار، جاء القسم الأكبر منها من بيع حجر الفوسفات في إطار عقود طويلة الأجل مع منتجي الفوسفات في بلدان مختلفة.

٤١ - وأضاف أن بعض التبعات المترتبة على الاستحواذ على موارد طبيعية من الصحراء الغربية المحتلة تتمثل في المكاسب المالية المباشرة التي تجنيها دولة الاحتلال وما يقابل ذلك من حرمان للشعب الصحراوي من هذه الموارد، وهو شعب يعيش نصفه فقيراً في مخيمات للاجئين؛ وفي إدامة أجل الاحتلال الذي يتضمن الاستيطان المستمر في الإقليم من قِبَل مستوطنين من رعايا المحتل؛ وفي انتهاكات للقانون الدولي ولا سيما مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تشير إلى مسائل السيادة الإقليمية وحماية الشعوب الخاضعة للاحتلال.

٤٢ - وأشار إلى أن منظمته أوصت بضرورة أن تقوم اللجنة والجمعية العامة باتخاذ إجراءات لحماية الموارد الطبيعية للصحراء الغربية في الفترة التي ينتظر فيها شعبها تقرير المصير، مثلما حدث في ناميبيا من قبل. ويتعين على اللجنة أن تتصدى في قرارها لعام ٢٠١٢ بشأن الإقليم لمشكلة تنمية الموارد الطبيعية وتصديرها بشكل غير قانوني من الصحراء الغربية، ويتعين عليها أيضاً أن تطلب إلى الجمعية العامة أن تحيل إلى محكمة العدل الدولية سؤالاً عن مشروعية هذه الأنشطة؛ وأن تقوم أيضاً بالدعوة إلى تعيين مقرر خاص للأمم المتحدة معني بالموارد الطبيعية في الصحراء الغربية يعمل بالتنسيق مع المبعوث الشخصي للأمين العام، وأن تنظر في اقتراح إنشاء إدارة للأمم المتحدة تقوم على هذه الموارد إلى أن يمارس الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

٤٣ - **السيد بنتو لايتي** (المنبر الدولي للحقوقيين من أجل تيمور الشرقية): استهل بالقول إن المغرب، الدولة المحتلة لمعظم إقليم الصحراء الغربية، يعارض إجراء استفتاء حر وديمقراطي ونزيه يتيح للشعب الصحراوي الاختيار بين الاستقلال أو الاندماج في المغرب أو أي بلد آخر. كما أنه يسعى في الوقت نفسه إلى توريط الدول والمنظمات الدولية والشركات الخاصة حتى يتمكن من استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية تماماً كما يسعى إلى تغيير أسلوب الحياة البدوية التقليدية لسكان الإقليم. ورأى أنه يقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية الإعلان، في قرارها المرتقب، عن وجوب قيام المغرب بالسماح على الفور بإجراء استفتاء على تقرير المصير ترعاه الأمم المتحدة. ولا بد للجمعية العامة أن تعلن أيضاً أن أي أنشطة اقتصادية تُنفَّذ في المنطقة ولا تحترم رغبات ومصالح الشعب الصحراوي، هي أنشطة غير قانونية، وأن تعلن أيضاً عن ضرورة الحفاظ على الخصوصية الثقافية لهذا الشعب.

٤٤ - ومضى يقول إن ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لاحظوا الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن المقرر الخاص المعني بالتعذيب عرض في الآونة الأخيرة تقريراً مرحلياً ذكر فيه أن الصحراويين لا يزالون يخضعون للتعذيب على يد المغرب. وقال إنه يقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية حماية الشعب الصحراوي ضد الإساءات التي يرتكبها المغرب.

٤٥ - **السيد شوبراد**، تكلم بصفته الشخصية فقال، إن السرعة التي تحولت بها النزعة الانفصالية إلى نزعة أصولية في مالي، التي كانت في الماضي مثلما كان المغرب ركناً ركيناً للاستقرار في المنطقة، أدعى إلى أن تكون فرصة للتأمل من قِبَل محبّذي استقلال الصحراء الغربية. فالشعب الصحراوي يتعرض للتأثير على يد القوى الأصولية نفسها التي يتعرض لتأثيرها طوارق مالي والجزائر. واعتبر أن عودة المنطقة إلى الاستقرار مرهونة بتوافر العدالة والذرائعية في آن واحد. فالعدالة تعني الاعتراف بخصوصية الجماعات المختلفة داخل إطار الحكم الذاتي، بينما تعني الذرائعية تعزيز أركان الدولة القومية ضد الميول الانفصالية. وحث على التوقف عن النظر في مسألة الصحراء الغربية من المنظور القديم للحرب الباردة، واعتبر أن الخط الفاصل الجديد بات يميِّز بين الراغبين في الجمع بين سيادة الدولة وترتيبات الحكم الذاتي مع الدفاع عن الإسلام المعتدل، وبين الراغبين في تدمير الدولة القومية لمصلحة جدول أعمال ديني متطرف. ورأى أن الاقتراح المغربي العادل والمتوازن بخصوص منح الصحراويين الحكم الذاتي داخل إطار الدولة هو طريق المستقبل.

٤٦ - **السيد لخريف** (عضو البرلمان المغربي): تكلم بصفته الشخصية فقال إنه كممثل لإقليم العيون غاضب إزاء الأحوال الصعبة التي يعيشها أهله من أبناء القبائل المقيمين في مخيمات اللاجئين في تندوف. وقال إن جماعات الإرهاب والمتاجرين يستغلون الحالة القائمة في اختراق المخيمات، وهي حقيقة يعترف بها زعماء جبهة البوليساريو أنفسهم، معتبراً أن ذلك يتم دون أدنى شك بالتواطؤ معهم. وقال إن الموقف متدهور

إلى الحد الذي دفع بلدان مثل إسبانيا وإيطاليا إلى سحب رعاياهما من تندوف. وأرجع حالة اليأس والإحباط التي يشعر بها الناس إلى الموقف المتعنت الذي تبديه جبهة البوليساريو وجمهوريتها المتخيلة، واستمرار حكومة الجزائر في تعطيل الخطة المغربية للحكم الذاتي، على الرغم من أن هذه الخطة تكفل للشعب الصحراوي كرامته وتحفظ له هويته الثقافية. وأضاف أنه يتعين على الجزائر أن تفهم بكل تأكيد أن قيامها بتوفير الدعم اللوجستي للانفصاليين وتقويض السلامة الإقليمية لجيرانها، يعرّض أراضيها ذاتها لنفس المخاطر.

٤٧ - **السيد لوغرو:** تحدث بصفته الشخصية كناشط بلجيكي في مجال حقوق الإنسان ومؤسس لمنظمة محامين بلا حدود، فقال إنه رأى في برنامج تليفزيوني أذيع مؤخراً في إسبانيا صوراً زُعم أنها آتية من جبهة البوليساريو تصوّر الجيش المغربي وهو يقوم بتفكيك مخيّم للاجئين في الصحراء الغربية بالعنف. وقال إن هذه الصور لم تُظهر أياً من ادعاءات هذا التفكيك وإنها كانت ملتقطة قبل عشرة أشهر من تاريخ الحادث المزعوم في سياق مختلف كل الاختلاف. وأضاف أن محكمة بلجيكية أدانت عن حق هذه المحطة التليفزيونية. وأكد أن كفالة حرية الإعلام شرط أساسي، غير أنه يتعين على الصحفيين الامتناع عن تزييف الأدلة من أجل التلاعب بالرأي العام.

٤٨ - ومضى يقول إنه في أثناء زيارة قام بها لمدينة العيون برفقة أفراد آخرين من إحدى جمعيات حقوق الإنسان لم يحدث أن صادف أي شخص تعرّض لانتهاك لحقوقه الأساسية. إلا أنه طلب أيضا الذهاب إلى تندوف و لم يؤذن له بذلك. وأضاف أن ذلك يدفعه إلى التساؤل عمن يقوم بالفعل بانتهاك حقوق الإنسان في المنطقة.

٤٩ - **السيد نيتو** (رئيس الحزب الديمقراطي الأنغولي): قال إن الصحراء لأسباب تاريخية جزء لا يتجزأ من المغرب، مثلما أن كابندا جزء من أنغولا. وعلاوة على ذلك فإنه عندما غادرت إسبانيا دولة الاستعمار السابقة الصحراء الغربية لم تقم أبداً بنقل سلطاتها إلى أي حركة تحرير أو إلى جبهة البوليساريو. واعتبر أن الدعاوى الزائفة لدول ثالثة تسعى إلى الوصول إلى واجهة بحرية أو وضع يدها على الثروات الطبيعية للصحراء من خلال وكلائها، لا بد أن تُكشف على حقيقتها.

٥٠ - وأضاف أن آلاف اللاجئين الموجودين في تندوف وفي أماكن أخرى غيرها وقعوا ضحايا للتلاعب، بينما بات نفس مهربي المخدرات والإرهابيون الذين اكتسبوا موضع قدم في مالي يشكلون تهديداً في جميع أنحاء منطقة المغرب.

٥١ - ومضى يقول إن المغرب الذي أقر دستوراً جديدا في عام ٢٠١١ يحدد الحقوق الديمقراطية وحقوق الأقليات وحرياتها، يجب ألا يتأخر في منح الحكم الذاتي المقترح للصحراء الغربية في إطار سياسته العامة الجديدة لتطبيق اللامركزية. وأضاف أن شرعية المغرب وإرادته في تهيئة الأحوال المؤدية إلى التنمية الاجتماعية وإحلال الاستقرار للصحراويين يفتح الطريق لوضع حد للنزاع هناك.

٥٢ - وبناء عليه، حث اللجنة على العمل من أجل احترام سيادة المغرب على جميع أراضيه، ومن ثم إنهاء أزمته الداخلية وضمان قيام المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية وإحلال السلام. وعندها ينبغي أن يجري إسقاط مسألة الصحراء الغربية من جدول أعمال اللجنة. وحث الدول الأعضاء على أن تتوقف عن الاعتراف بكيان شبيه بالدولة لجبهة البوليساريو، وأن تقوم بدلا من ذلك بتطوير علاقات جيدة مع المغرب.

٥٣ - **السيد الجعبري** (جمعية الصداقة الفلسطينية - المغربية): استهل بالقول إن الضحايا الرئيسيين للنزاع على الصحراء الغربية هم الشعب الصحراوي الذي يعيش في أحوال مزرية في مخيمات تندوف جنوب الجزائر. وقال إن المغرب قطع أشواطاً واسعة ليكون دولة محكومة بسيادة

القانون تحمي حقوق الإنسان؛ أما الحياة في المخيمات فإنها على خلاف ذلك موسومة بالاحتجاز التعسفي والعبودية وإنكار حرية التعبير والاغتصاب وغير ذلك من الانتهاكات. وتساءل إلى متى ستستمر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والإعلام العالمي صامتة عن هذه الجرائم؟ وإلى متى سيظل بعض ما يسمى بمنظمات حقوق الإنسان، المتخمة بالدولارات النفطية الجزائرية، يواصل شن حرب بالوكالة ضد المغرب؟ وأشار إلى أن المغرب يقدم لسكان الأقاليم الجنوبية فيه تدابير لحكم ذاتي موسّع يتضمن صلاحيات واسعة في تدبير شؤونهم الذاتية تحت السيادة المغربية. وطالب اللجنة بأن تأخذ هذا العرض بعين الاعتبار.

٥٤ - **السيد ليبيات** (منظمة ''نحن'' الدولية): ذكّر بأن محكمة العدل الدولية قررت في عام ١٩٧٥ بأنه ليس للمغرب حق الادعاء بالسيادة على الصحراء الغربية، ورأى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة وإلا فإنها لا بد أن تتوقع أن تستمر في الاستماع لسنوات قادمة إلى تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب. وقال إنه من الواضح أن المغرب يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر. فهو يقول إنه يرغب في إجراء استفتاء على تقرير المصير للشعب الصحراوي لكنه لم يسمح على وجه الإطلاق بأن يجري هذا الاستفتاء. أما الصحراويون وزعماؤهم من ناحية أخرى فيرغبون في التوصل إلى تسوية سلمية والعودة إلى ديارهم ويتطلعون إلى الأمم المتحدة لمساعدتهم في ذلك.

٥٥ - وأردف يقول إن المغرب يستغل الموارد الطبيعية للصحراء الغربية ويرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على نحو ما أكدته منظمات مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ومركز روبرت ف. كيندي لحقوق الإنسان. ويجادل المغرب بأنه غيّر دستوره وحسّن سياساته في مجال حقوق الإنسان، إلا أنه لم يحسّنها فيما يتعلق بالشعب الصحراوي. وضرب مثلاً بذلك الاحتجاج السلمي على الأحوال الاجتماعية في مخيم أكديم أزيك الذي حدث منذ عامين واستخدم حياله الجيش المغربي القنابل المسيّلة للدموع ومدافع الماء والطلقات الحية. وقد لقي في الأحداث ما يربو على ٣٠ صحراويا مصرعهم وجُرح المئات وأُلقي القبض على أكثر من ١٥٠ شخصاً. وقام الجيش ببناء ساتر ترابي حول المخيم ومنع الإعلام الغربي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من تفقُّد اعتداءاته. وأكد أن المغرب لا يكنْ أي احترام لحقوق الإنسان أو للأمم المتحدة ولا يشعر بأي وخز للضمير إزاء قمعه للشعب الصحراوي. وأهاب باللجنة أن تفعل المزيد من أجل مساندة هذا الشعب.

٥٦ - **السيد دخيل** (رئيس لجنة التشريعات وحقوق الإنسان في البرلمان المغربي): قال إن بلده يطرح مبادرة واقعية تهدف إلى حل النزاع حول منطقة الصحراء بإعطاء الأقاليم الجنوبية من البلد حكماً ذاتياً. وأضاف أن المبادرة لاقت إشادة دولية واسعة لكن الأطراف الأخرى اتخذت منها موقفاً عدائياً. ومضى يقول إن جبهة البوليساريو ليست هي الممثل الوحيد لما يسمونه ''الشعب الصحراوي''، كما تدعي. وأضاف أنه هو نفسه صحراوي وأن الصحراويين الآخرين انتخبوه لشغل مقعد في البرلمان المغربي. وأكد أن الأغلبية الساحقة من المواطنين الصحراويين لم تغادر الصحراء أبدا و لم تلتحق بمخيمات تندوف، وإنما ظلت آمنة في موطنها. وبناء عليه، لا بد من رفع الحصار المفروض على مخيم تندوف وإجراء إحصاء لسكانه طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والسماح للشعب بالعودة، إن اختار ذلك.

٥٧ - **السيد بخاري** (جبهة البوليساريو): ذكّر بأن جبهة البوليساريو تحضر أمام اللجنة كل عام لكي تعبر عن الآمال التي يضعها الشعب الصحراوي في الأمم المتحدة وثقته فيها.

وفي عام ١٩٧٩ صاغت اللجنة قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٤ الذي طلبت فيه إلى المغرب إنهاء احتلاله العسكري للصحراء الغربية، لكن المغرب تجاهل الطلب. وقال إن المغرب خان التزامه بإجراء استفتاء يتضمن خيار الاستقلال وأعلن من طرف واحد سيادته على الإقليم. وأضاف أن المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب عُلقت لأن المغرب قرر التوقف عن التعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام. وفي غضون ذلك يواصل المغرب انتهاك حقوق الإنسان واستنزاف الموارد الطبيعية للإقليم. ورأى أنه لو استمر المغرب في منع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من ممارسة سلطتها في إجراء استفتاء حول تقرير المصير، فإن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وهي عضو معترف به في الاتحاد الأفريقي منذ زمن طويل، تأمل أن تساندها اللجنة في الانضمام إلى الأمم المتحدة كدولة عضو.

بيانات أُدلي بهما في إطار ممارسة حق الرد

٥٨ - **السيد تاثام** (المملكة المتحدة): رد على البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا فذكّر بأن المملكة المتحدة تملك السيادة على جبل طارق وعلى المياه الإقليمية المحيطة به، وأن جبل طارق كإقليم قائم بذاته يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يسبغها ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن دستور عام ٢٠٠٦ الذي وافق عليه سكان جبل طارق في استفتاء ديمقراطي، هو عمل قانوني من أعمال تقرير المصير، وأنه يتيح إقامة علاقة ناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، وليست علاقة أساسها الاستعمار. وأعرب عن أسفه لأن المعايير البالية التي تطبقها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لرفع الأقاليم من القائمة تعجز عن الإقرار بالعلاقة المقبولة بشكل متبادل بين المملكة المتحدة وجبل طارق، وطالب اللجنة بأن تراجع هذه المعايير في مداولاتها المقبلة حتى يكون بوسعها استيعاب هذا الشكل من العلاقات الحديثة.

٥٩ - ومضى يقول إنه في منظور حكومته، لم يكن مبدأ السلامة الإقليمية منطبقاً أبداً في عملية إنهاء استعمار جبل طارق. فحق جبل طارق في تقرير المصير، الذي يتكرس في الدستور الجديد بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، لا يتقيد بمعاهدة أوتراخت، باستثناء ما يتعلق بما تعطيه المادة العاشرة من المعاهدة لإسبانيا من حق الرفض إذا قررت المملكة المتحدة في أيما وقت التنازل عن السيادة. ومع ملاحظة أن جبل طارق لا يوافق على وجود مثل هذا القيد، فإن حكومته ترى أن الاستقلال لن يكون خياراً إلا بموافقة إسبانيا.

٦٠ - ومضى يقول إن دستور جبل طارق لم يقلل على أي نحو من السيادة البريطانية وإن المملكة المتحدة لا تزال تحتفظ بالمسؤولية الدولية الكاملة عن جبل طارق. وأعاد تأكيد التزام المملكة المتحدة المستمر بأنها لن تسمح أبداً بنقل سكان جبل طارق إلى سيادة أي دول أخرى ضد رغباتهم، وأنها لن تدخل في أي مفاوضات على السيادة يعارضونها.

٦١ - واسترسل يقول إن حكومته تتمتع بعلاقة قوية مع إسبانيا وستستمر في العمل البناء معها في كل المسائل المتعلقة بجبل طارق. وتشعر حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بالأسف لأن إسبانيا انسحبت من منتدى الحوار الثلاثي وهو منتدى للحوار البنّاء أدى إلى زيادة تحسين العلاقات وتناول المسائل العملية لإقامة جسور التعاون على جانبي الحدود بما فيه صالح الناس. وأكد أن المنتدى الثلاثي كان يسير دون المس بالمواقف المتعلقة بالسيادة التي تتخذها المملكة المتحدة وإسبانيا والتي لم تدل فيها الأمم المتحدة برأي. وقال إن وفده يتمنى استئناف أعمال المنتدى الثلاثي في أقرب فرصة ممكنة ويعرب عن استعداده للبحث في سبل جديدة لتعزيز الحوار الذي يعكس بصورة كاملة مصالح وحقوق ومسؤوليات جبل طارق. ويتمنى أيضاً أن يكون بالمستطاع التوصل إلى قرار في اللجنة على أساس توافق الآراء، مثلما

كان عليه الحال في السنوات السبع والثلاثين الماضية، وأن تواصل اللجنة العمل مع الحكومة الإسبانية لتحقيق هذه الغاية.

٦٢ - **السيدة بيدروس – كاريتيرو** (إسبانيا): ردت على بيان المملكة المتحدة فكررت التأكيد على أن موقف حكومتها لم يتغير فيما يتعلق بالمياه المحيطة بجبل طارق. وقالت إنه لا توجد لجبل طارق مناطق بحرية تابعة له بذاته بما في ذلك أي مناطق محاذية للبرزخ باستثناء المياه الخاصة بالميناء التي جرى التنازل عنها للمملكة المتحدة بوضوح بمقتضى معاهدة أوتراخت.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠